

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

تدهور الظروف التجارية للمرة الأولى منذ 2009

النتائج الأساسية:

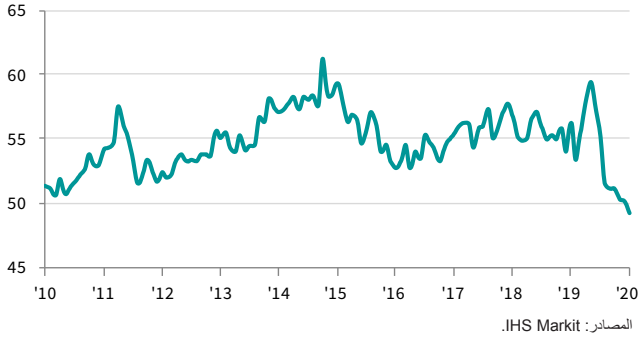
تراجع الطلبات الجديدة للمرة الثانية في ثلاثة أشهر

تعذر زيادة الإنتاج للمرة الأولى في عشر سنوات

تراجع عقود التوظيف ومستوى ثقة الشركات

مؤشر PMI للإمارات

معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوبين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"واصل مؤشر مدراء المشتريات الخاص بالإمارات والتابع لمجموعة IHS Markit تدهوره في شهر يناير، وتراجع هذا الشهر إلى ما دون مستوى 50.0 نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات.

"وكان السبب الأساسي لهذا الانخفاض هو الجهود التي تبذلها الشركات لتقليل العمالة بواحد من أسرع المعدلات المسجلة من أجل خفض التكاليف. وقد استمرت أسعار مستلزمات الإنتاج في الارتفاع بينما انخفضت أسعار الإنتاج، ما أدى إلى ضغوط ملحوظة على هوامش الأرباح.

"على الرغم من انخفاض الأسعار، انخفضت الطلبات الجديدة للمرة الثانية في ثلاثة أشهر خلال شهر يناير، مما زاد من الضغط على الشركات ووقف نمو الإنتاج.

"ومن حيث النظرة المستقبلية، تأمل العديد من الشركات أن يؤدي معرض إكسبو 2020 المرتقب إلى استعادة حجم الأعمال الجديدة ومنح النشاط التجاري انطلاقة جديدة. هناك ملاحظة إيجابية أخرى وهي تنامي زخم مبيعات التصدير، والتي أرجعتها الشركات إلى الاستقرار في بعض الأسواق الدولية".

أظهر أحدث بيانات لمؤشر مديري المشتريات أن العام الجديد شهد تدهورًا في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة، حيث انخفض حجم الطلبات الجديدة وتعذر نمو الإنتاج للمرة الأولى في عشر سنوات. وانخفضت أعداد القوى العاملة في واحدٍ من أقوى المعدلات المسجلة، في حين انخفضت أسعار المبيعات للشهر السادس عشر على التوالي. كما تراجعت توقعات الشركات أيضًا، إلا أن الشركات بشكل عام ظلت متفائلة.

هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بالإمارات التابع لمجموعة IHS Markit - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 50.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 49.3 نقطة في شهر يناير، منخفضًا عن المستوى المحايد (50.0 نقطة) للمرة الأولى منذ شهر أغسطس 2009. وأشار المؤشر الرئيسي بشكل عام إلى تدهور طفيف في الأوضاع التجارية.

وقد لوحظ ضعف ملحوظ في جانب الطلب مرة أخرى في شهر يناير، حيث انخفض إجمالي الطلبات الجديدة للمرة الثانية في ثلاثة أشهر. وأفادت التقارير أن الشركات واجهت صعوبات من أجل الحصول على مبيعات في ظل بيئة عمل بطيئة، وخاصة في الاقتصاد المحلي. في الوقت نفسه، ازدادت الطلبات الجديدة الواردة من الخارج للشهر الثالث على التوالي وبوتيرة أسرع، وإن كانت متواضعة، مقارنة بشهر ديسمبر، حيث علقت الشركات المشاركة في الدراسة على تحسن الظروف بين شركاء التجارة. وعليه فقد كان انخفاض إجمالي الأعمال الجديدة هامشيًا فقط.

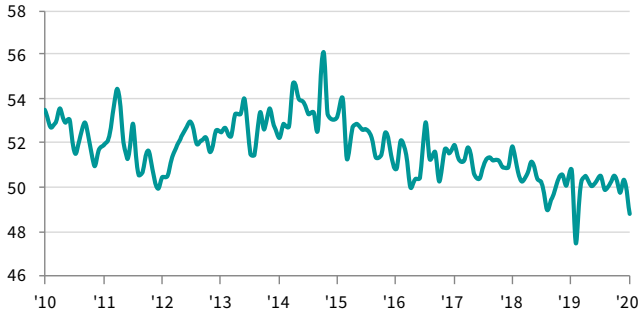
ومع ذلك، فقد استجابت الشركات لذلك بترك مستويات الإنتاج دون تغيير في شهر يناير، لتنتهي بذلك سلسلة نمو سابقة استمرت لمدة عشر سنوات تقريبًا. وفي حين قام عدد من الشركات بتقييد الإنتاج بسبب انخفاض المبيعات، استمر نشاط المشروعات الجارية في شركات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل التوظيف في الشركات الإماراتية بواحد من أسرع المعدلات المسجلة في بداية العام. وربط أعضاء اللجنة بشكل أساسي بين التخفيض واستراتيجيات خفض التكاليف. ومع تناقص القدرات استمر تراكم الأعمال غير المنجزة، رغم أن هذا كان راجعًا في أحيان كثيرة إلى مشكلات ائتمانية.

تبع...

مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المصادر: IHS Markit.

تعليق

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

ومع انخفاض نشاط التوظيف، استمرت عمليات شراء مستلزمات الإنتاج في التوسع خلال شهر يناير. ومع ذلك، فقد كان معدل النمو هامشيًا وأقل مما شهده شهر ديسمبر. وقد أدت الزيادات المتعاقبة في شراء مستلزمات الإنتاج إلى ارتفاع بسيط في المخزون، وذلك للمرة الثانية في ستة أشهر. علاوة على ذلك، سجلت الشركات تحسنًا كبيرًا في أوقات التسليم التي سجلت أسرع معدلاتها منذ شهر سبتمبر الماضي.

أما على صعيد الأسعار، فقد واصلت الشركات الإماراتية غير المنتجة للنفط خفض أسعار مبيعاتها في شهر يناير في ظل قوة المنافسة. ومع ذلك، فقد تباطأ معدل الانخفاض للشهر الثالث على التوالي. وأدى هذا إلى تقييد هوامش الأرباح بشكل إضافي، ودلل على ذلك ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج للشهر الخامس على التوالي. كما نشأت ضغوط التكلفة المرتفعة في الغالب عن زيادة الأجور، في حين لم تتغير أسعار المشتريات على نطاق واسع منذ نهاية عام 2019.

تراجعت ثقة الشركات قليلًا خلال شهر يناير، على الرغم من احتفاظها بقوتها بشكل عام. وكانت درجة التفاؤل هي الأضعف في ثلاثة أشهر، لكنها ظلت أعلى بكثير من متوسط السلسلة. وكان معرض إكسبو 2020، وارتفاع طلبات التصدير، وزيادة التنافسية بسبب انخفاض الأسعار كلها عوامل دعمت توقعات النمو للعام المقبل.

نبذة عن IHS Markit
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فُرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون الموردين (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2020 في الفترة من 13-27 يناير 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو علامة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.